الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

0592

التوزيع : عام
E/ECWA/77
٢٤ نيسان/ابريل ١٩٧٩
الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السادسة

٢٨ نيسان/ابريل - ٥ أيار/مايو ١٩٧٩
بغداد، العراق

البند ١٣ من جدول الاعمال المؤقت

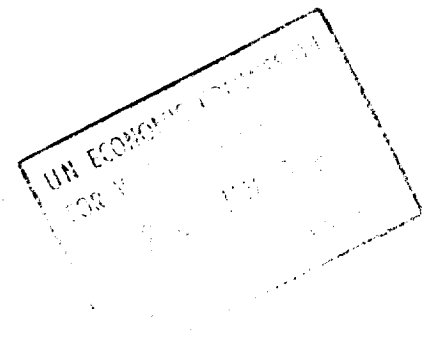

خطة العمل لمكافحة التصحر

في

منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

(مذكرة من الأمين التنفيذي)

79-2510

المحتويات

الصفحة

خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١

التدابير الموصى باتخاذها ٢

خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة اللجنة الاقتصادية
لغربي آسيا (المرفق الأول) ٤

الأهداف والمبادىء ٤

توصيات بشأن العمل ٥

خطة العمل لمكافحة التصحر : التنفيذ المرحلي ٧

- ألف - الاهداف الطويلة الأجل ٧
- باء - الاهداف المتوسطة الأجل ٩
- جيم - الاهداف القصيرة الأجل ١٥

توصيات ندوة الخبراء الدوليين لتطوير الري والزراعة (المرفق الثاني) . . . ٢١

خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

اعتمد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر والمعقود في نيروبي بكينيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ خطة عمل لمكافحة التصحر (A/CONF.74/36) . وقد أقرت الجمعية العامة خطة العمل في قرارها ٣٢/١٧٢ الذي تضمن ،في جملة أمور، ما يلي :

" ٥- توصي بمباشرة التعاون دون الاقليمي أو بتكثيفه حسب الضرورة، بين البلدان المتأثرة بالتصحر، مع تقديم المساعدة اللازمة من قبل برنامج الامم المتحدة للبيئة والمنظمات الاخرى المعنية، بغية وضع برامج مشتركة محدّدة والتقدم بطلبات للمساعدة الانمائية من أجل تنفيذ خطة العمل ؛

٦- وتطلب الى اللجان الاقليمية أن تتخذ اجراءات مكثفة ومتواصلة دعما للجهود الوطنية لمكافحة التصحر، وأن تساعد الحكومات، بناء على طلبها ،في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، وأن تعقد ، حسب الاقتضاء ، وبالتعاون مع الحكومات والمنظمات الاقليمية المهتمة بالامر، اجتماعات مشتركة بين الحكومات، وحلقات تدريبية تقنية ، وحلقات دراسية للنظر في التنفيذ الفوري للتوصيات الواردة في القسم " خامسا" من خطة العمل لمكافحة التصحر".

وتنفيذا لخطة العمل المذكورة، عهد الى اللجان الاقليمية بمسؤوليات هامة، ذلك أنه يقع على عاتق اللجان الاقليمية مسؤولية القيام (في نطاق اختصاصها) بتنسيق وحفز وتنفيذ برامج المنطقة المعتمدة من قبل الدول الاعضاء المعنية. وللقيام بهذه المهام، ينبغي للجان الاقليمية للأمم المتحدة أن تعمل باتصال وثيق مع المكاتب الاقليمية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومع المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بمكافحة التصحر على الصعيدين الوطني والاقليمي .

ونظرا الى أن ما يفوق على ٩٥ في المائة من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مؤلف من مناطق قاحلة وشبه قاحلة فان مشكلات التصحر وتطوير الصحارى تتصل اتصالا وثيقا بشتى مظاهر من مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقريبا في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وفي هذا الصدد ، يتوقع من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن تشارك بفعالية في النشاطات الرامية الى مكافحة التصحر وتطوير الصحارى .

وكمتابعة للترتيبات الكفيلة بتنفيذ خطة العمل وكاسهام في الدورة القادمة لفريق العمل المعني بالتصحر، قامت الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا باعداد وثيقة (المرفق الأول) لتنظر فيها اللجنة. وينبغي الا ينظر الى هذه الوثيقة الا على انها عملية جرد أولي لما تسهم به اللجنة في النشاطات المتعلقة بالتوصيات حاليا أو تعتزم الاسهام به مستقبلا الخاصة بخطة العمل العالمية. وتقوم هذه الوثيقة على أساس

برنامج العمل للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ والافكار العامة الواردة في الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠-١٩٨٣. وسوف يتم وضع خطة شاملة ومفصلة خلال السنتين ١٩٨٠-١٩٨١.

وبالنظر الى قضية التصحر وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (عملا بالتوصية ٢٣ من خطة العمل ولقرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٢) فان اللجنة قد ترغب في القيام بما يلي :

١- الاعراب عن تأييدها للتدابير الاقليمية والدولية لمكافحة التصحر.

وفي هذا الصدد ، وعقب النظر في الوثيقة الواردة في المرفق الأول ، فان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد تحمد ايضا الى وضع أولويات لخطة العمل والمساعدة الخاصة باللجنة وقد تعزز امكانيات وضع برامج ومشاريع مشتركة بين البلدان. وتشمل المجالات التي حددتها الامانة التنفيذية للجنة ما يلي [1] :

(أ) رصد عمليات التصحر.

(ب) القيام بنشاطات لتحليل وادارة استخدام الارض وبالنشاطات ذات الصلة ولا سيما التدريب.

(ج) رصد الحالة البشرية في المناطق القاحلة والمناطق الصحراوية.

(د) تعزيز النشاطات في ميدان تنمية الموارد المائية واستخدامها.

٢- النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتأمين التنفيذ العام والعاجل للتوصيات (المرفقة) التي وضعتها ندوة الخبراء الاقليمين لتطوير الري والزراعة والتي عقدتها في بغداد بالعراق اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاشتراك مع المؤسسة العراقية للبحث العلمي في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير الى ١ آذار/مارس ١٩٧٩ (المرفق الثاني).

التدابير الموصى باتخاذها

٣- تدعو الندوة الدول الاعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية الى تقديم جميع المساعدات الممكنة (المالية والتقنية والاستشارية) من اجل تنظيم الاجتماع الاقليمي لمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر حول المحافظة على الموارد الزراعية (الطبيعية) وسياسات المحافظة على هذه الموارد في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ومن المحتزم أن تعقد اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا هذا الاجتماع (بالتعاون مع المنظمات المعنية) خلال الربع الثالث من عام ١٩٨٠. وقد تم تخصيص اعتماد مالي من موارد اللجنة الخارجة عن الميزانية من أجل تغطية جزء من تكاليف الاجتماع المذكور.

---

(١) تنسجم هذه المجالات مع أولويات العمل التي حددها المسح العام الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تحت عنوان " بعض جوانب التصحر وآثارها الاجتماعية-الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا"، والذي تم تقديمه الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر المعقود في نيروبي في ٢٩ آب/اغسطس-٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧، الصفحة ٣٥.

وفضلا عن العنصر التقني المعني بالقضايا الرئيسية للمحافظة على الموارد الزراعية (الطبيعية) ، فان الاجتماع المذكور سوف يناقش أيضا تنفيذ خطة العمل على الصعيد الاقليمي وسوف يحدّد بصورة أدق البرامج والمشاريع الاقليمية بغية تعزيز اعدادها وتنفيذها .

٤- وتدعو الدول الاعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية والامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى اعطاء أولوية عالية لتنفيذ التوصيات التي وضعتها ندوة الخبراء الدوليين لتطوير الرى والزراعة التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمؤسسة العراقية للبحث العلمي في بغداد في عام ١٩٧٩ .

المرفق الأول

خطة العمـــــل لمكافحة التصحر في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر فيما بين ٢٩ آب/أغسطس و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ واتخذ عددا من القرارات كان أهمها وضع خطة عمل شاملة لمكافحة التصحر (١) وفيما يلي استعراض موجز لأهداف ومبادىء وتوصيات خطة العمل (٢) :

الأهداف والمبادىء

ان الهدف المباشر للخطة هو منع ووقف زحف التصحر واستصلاح الأراضي المتصحرة واستعادة انتاجيتها حيثما أمكن ذلك. والهدف النهائي هو احياء خصوبة الأرض والمحافظة عليها في حدود الامكانيات البيئية في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة وغيرها من المناطق المعرضة للتصحر بغية رفع مستوى معيشة سكانها .

وتقدم خطة العمل مجموعة من التوصيات لبدء ومواصلة الجهود المتضافرة على المستوى المطلوب لمكافحة التصحر. وينبغي لهذه الجهود المتضافرة أن تدعم وتكمل التدابير الوطنية والاقليمية والعالمية في مجال مكافحة التصحر. والهدف هو تحقيق خطة العمل حتى عام ٢٠٠٠. ولقد اختيرت فترة السبع سنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٤ لتنفيذ الخطتين القصيرة والمتوسطة الأجل لمكافحة التصحر. ويعتقد أن هذه الفترة من الوقت مطلوبة قبل امكانية اجراء تقييم عام أولي للتقدم الذي تم احرازه .

والفكرة الرئيسية لخطة العمل هي الملاءمة والتطبيق الفوريين للمعارف العلمية المتاحة ، وخاصة في تنفيذ الاجراءات الاصلاحية العاملة لمقاومة التصحر ، وفي نوعية الناس والمجتمعات المتضررة لادراك أبعاد المشكلة ، وفي وضع برامج تدريبية بالتعاون مع المنظمات الدولية التي لديها الآن برامج في هذا المجال ويكمن مفتاح النجاح في مكافحة التصحر في تحسين استخدام الأراضي المبني على التقويم والتخطيط وحسن الادارة على أساس تطبيق المبادىء البيئية المعروفة على المناطق المعرضة للتصحر .

وسوف تنفذ خطة العمل بوصفها برنامج عمل فعال وشامل ومنسق لمكافحة التصحر ، ويتضمن ذلك تدعيم الامكانات العلمية والتكنولوجية والادارية المحلية والوطنية في المناطق المعنية . وسوف تستهدف جميع التدابير الموصى بها في المقام الأول رفاهية وانماء الشعوب المتأثرة بالتصحر أو المعرضة للتأثر به . وينبغي أن يتفق كل ما يتم انجازه مع برامج أوسع للتنمية والتقدم الاجتماعي وأن يشكل جزءا من هذه البرامج .

---

(١) الأمم المتحدة، Unitedt Nations Conference on Desertification, Round-up, Plan of Action and Resolutions, ٢٩ آب/أغسطس - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، نيويورك، ١٩٧٨، ص ٤٣ .

(٢) لخصت عن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة Desertification Control Bulletin, المجلد ١، رقم ١، ١٩٧٨ .

توصيات بشأن العمل

تنقسم التوصيات بشأن العمل الى ثلاثة أجزاء :

(أ) توصيات بشأن العمل الوطني والاقليمي ، وهي تتألف من المجموعات الرئيسية التالية :

- تقويم التصحر وتحسين ادارة الأراضي .
- تأثير التصنيع والتحضير على التصحر .
- الاجراءات الاصلاحية لمقاومة التصحر .
- الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للتصحر .
- التأمين ضد خطر الجفاف وآثاره
- تعزيز العلم والتكنولوجيا على الأصعدة الوطنية دون الاقليمية والاقليمية لمكافحة التصحر .
- ادماج برامج مكافحة التصحر في خطط التنمية الشاملة .

وسوف تتولى الحكومات تنفيذ هذه التوصيات ، وذلك مع الدعم الدولي .

(ب) توصيات بشأن العمل والتعاون الدوليين

يطلب من الهيئات الادارية للجان الاقليمية للأمم المتحدة ، ضمن غيرها ، مؤازرة العمل الدولي لمكافحة التصحر في اطار خطة العمل ، وادراج البنود والمخصصات المناسبة في برامجها (التوصية ٢٣) . ويتطلب تنفيذ هذه التوصية مجموعة من الاجراءات تتضمن ما يلي :

- أستعراض وتقويم النشاطات الجارية المتصلة بمشاكل المناطق القاحلة ، ولا سيما مشاكل التصحر ، بغية تعديل وتنسيق هذه النشاطات كي تتلاءم مع خطة العمل (في اطار عمل اللجنة الادارية للتنسيق) . وينبغي اعطاء الأولوية الى تلبية المعلومات المتاحة حاليا وضمان تمويل النشاطات الجارية وتلك التي قيد التخطيط على نحو كاف .
- التخطيط للدعم الاستشاري والمالي والتقني لخطة العمل في الميادين التي ورد تفصيلها في الفقرة ٨٩ من خطة العمل .
- التعاون مع اللجنة الادارية للتنسيق لتلافي تداخل الجهود أو ازدواجها .

(ج) توصيات بشأن العمل المبدئي الفوري (على الصعيد الوطني والاقليمي والمشترك بين الاقاليم) وقد تود اللجان الاقليمية للأمم المتحدة ، على الصعيد الاقليمي وبالتشاور مع البلدان المعنية ، التقدم بخطط اقليمية أو اقتراحات معينة بشأن تنفيذ خطة العمل . ويمكن أن تتضمن أعمال المتابعة الفورية للمؤتمر ، في جملة أمور ، ما يلي :

- عقد حلقات عمل فنية اقليمية لمتابعة المؤتمر أو ندوات اقليمية لنفس الغرض وذلك من جانب لجان الأمم المتحدة الاقليمية لمناقشة تنفيذ الخطة على الصعيد الاقليمي ولتحديد البرامج الاقليمية بمزيد من الدقة .

- مشاورات ودراسات فيما بين الاقاليم حول اختيار مقار انشاء المراكز الاقليمية (لمكافحة التصحر ،والتدريب ،وأهمية المحيط الحيوى الخ .)

- تنظيم وتنسيق تنفيذ المشاريع الاقليمية دولية النشاط المبينة في دراسة الجدوى حول مستودعات المياه الجوفية الكبرى الاقليمية في شمال شرقي افريقيا وشبه الجزيرة العربية (E/CONF.74/24).

ان قضايا مكافحة التصحر وتطوير الصحارى لها اهميتها القصوى بالنسبة لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وتشير بالفعل في هذا الصدد الى أن أكثر من ٩٥ في المائة من منطقة اللجنة تتألف من مناطق جافة أو شبه جافة . وبالتالي فان مشاكل التصحر وتطوير الصحارى ترتبط ارتباطا وثيقا بكل وجه تقريبا من أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان اللجنة .

ولقد بادر الأمين التنفيذى باتخاذ اجراء سريع وعمد الى وضع الترتيبات داخل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لقيام اللجنة بمتابعة تنفيذ خطة العمل والاشتراك الفعال في عملية التنفيذ . وتلبية لطلب الفريق العامل المعني بالتصحر ،أعدت الأمانة التنفيذية للجنة اسهاما في مجال التنفيذ المرحلي لخطة العمل لمكافحة التصحر ليناقش في الاجتماع القادم للفريق من قبل وكالات وهيئات الأمم المتحدة (انظر أدناه) . ويجب أن يعتبر اسهام اللجنة مجرد جرد أولي لما تسهم به اللجنة حاليا ولما تخطط للاسهام به المتصلة بما يخصها من توصيات في خطة العمل . وهو موضوع على أساس برنامج العمل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ والآراء العامة الواردة في الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣ . ونظرا للخصائص المعينة لمنطقة اللجنة فان الكثير من النشاطات الجارية والمخططة في برنامج عمل اللجنة ترتبط بشكل أو بآخر بمشاكل التصحر ،ومن ثم ،بخطة العمل . غير أننا اقتصرنا هنا على ابراز وتضمين أهم النشاطات . والاسهام الحالي في التنفيذ المرحلي لخطة العمل لمكافحة التصحر سوف يربط اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالمجهود المبذول على مستوى المنظمة لتنفيذ خطة العمل .

ويلاحظ أيضا أن الكثير من مدخلات اللجنة في التنفيذ المرحلي لخطة عمل مكافحة التصحر ترتبط بامكانيات التعاون ودلائل الاهتمام التي لم يتم بعد بحثها بالتفصيل مع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والمنظمات الأخرى في الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية . وقد باشرت اللجنة اجراء اتصالات مع عدة منظمات بشأن التعاون وتنسيق النشاطات في هذا الخصوص.

خطة العمل لمكافحة التصحر: التنفيذ المرحلي (١)

القسم من خطة العمل	العمل الموصى به من جانب منظمات وهيئات الامم المتحدة	العمل المنجز أو المخطط لانجازه من جانب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
١	٢	٣
ألف ـ الاهداف الطويلة الاجل		
الفقرة ٨٨	مؤازرة العمل الدولي، كل في مجاله، لمكافحة التصحر في اطار خطة العمل الحالية، وادراج البنود والمخصصات المناسبة في برامجها	من المخطط له بحث موضوع التصحر ومتابعة اعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر في الدورة السادسة للجنة (نيسان/ابريل ١٩٧٩).
الفقرة ٨٩ (أ)	مراجعة وتقييم النشاطات الجارية المتصلة بمشاكل المناطق القاحلة، ولا سيما مشاكل التصحر، بهدف تعديل وتنسيق هذه النشاطات حتى تتمشى مع خطة العمل.	اختار الامين التنفيذي شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الاغذية والزراعة لتكون جهة التنسيق باللجنة. وقد اكتملت عملية المراجعة والتقويم الاولي لنشاطات اللجنة فيما يرتبط بمتابعة اعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر.
الفقرة ١٠١	يوصى كذلك ان تتولى اللجان الاقليمية للامم المتحدة مسؤولية تنسيق وتنشيط وتنفيذ (في نطاق اختصاصها) البرامج التي تنفذ داخل الاقاليم والتي اقرتها الدول الاعضاء المعنية. كما يوصى أيضا بمساهمة اللجان الاقليمية بنشاط في مجلس تنسيق البيئة وذلك بالنسبة لتنسيق وتنفيذ برامج مكافحة التصحر.	اتخذت اللجنة مقررا يقضي باشتراكها الفعّال في أعمال الفريق الاستشاري المعني بمراقبة التصحر وتبولها لمسؤولية تنسيق وتنشيط وتنفيذ البرامج داخل المنطقة التي قد تقررها الدول الاعضاء المعنية (وذلك في نطاق اختصاصها والموارد المتوفرة لديها).

(١) لم يثبت ويستنسخ هنا غير الفقرات من خطة العمل ذات الصلة المباشرة بالعمل المنجز أو المخطط لانجازه من جانب اللجان الاقليمية.

١	٢	٣
الفقرة ١٠٤ (ج)	يوصى بالنظر في وسائل التمويل التالية: المجموعة الاستشارية/النادى الاستشارى أو التمويل الجماعي يشكل المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة، فور موافقة الجمعية العامة على خطة العمل، مجموعة استشارية تتألف من ممثلين عن المنظمات المشار اليها في الفقرة ١٠٢ (ج) (٢) من مشروع خطة العمل اعلاه ومن المنظمات الاخرى التي تدعو اليها الحاجة، بما فيها أبار المتبرعين، التداول والبعد على السواء، ومن وكالات التمويل متعددة الجوانب، ومن البلاد النامية التي تهتم اهتماما أساسيا بمكافحة التصحر. وهذه المجموعة التي تجتمع كلما دعت الضرورة تساعد كذلك في تنسيق النشاطات التي تنفذ باستخدام الموارد التي تعبئها. ويكون في خدمة هذه المجموعة العاملون المذكورون في الفقرة ١٠٣ أعلاه، ويضمون اشخاصا لهم مهنية لمعالجة الامور المالية والامور الاخرى المتعلقة بالموضوع.	مع وضع الفقرة (١٠١) اعلاه نصب الاعين وبالنظر الى النشاطات الجارية والمقبلة للجنة فان الامر يتطلب الحصول على المزيد من الموارد لنجاح تنفيذ برنامج مكافحة التصحر. وسيتم النظر في المجموعة الاستشارية/النادى الاستشارى أو التمويل الجماعي وبحث الموضوع كمصدر ممكن لتمويل المشاريع والبرامج المشتركة بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

١	٢	٣
باء - الاهداف المتوسطة الاجل		
الفقرة ٢٣ (أ)	(١) تنفيذ البرامج الاقليمية التي تقترحها دراسات جدوى التعاون الاقليمي أو التعاون فيما بين الدول في رصد ظواهر الصحراء والموارد الطبيعية المرتبطة بها، بما في ذلك انشاء مراكز اقليمية لرصد التصحر لمجموعات الدول التي يتهددها التصحر بصفة خاصة، والتي تشترك في ظروفها البيئية، (٢) المساعدة في تنسيق البرامج الوطنية، (٣) تنظيم الاستخدام الاقصى للخبرة المتاحة في المنطقة.	- سوف تبحث اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا جدوى التعاون الاقليمي أو التعاون فيما بين الدول في رصد ظواهر الصحراء في منطقة اللجنة (الذي سيعتبر في النهاية اجتماعا لمتابعة اعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر). ولقد حدد هذا على أنه مجال عمل ذو اولوية. - ستقدم المساعدة في تنسيق البرامج الوطنية بالتعاون مع المكتب الاقليمي لبرنامج شؤون البيئة.
الفقرة ٢٣ (ب)	انشاء جهاز دائم لتبادل المعلومات والبيانات المتحصل عليها عن طريق الرصد البيئي فيما بين دول المنطقة المعنية.	ستحفز المبادرات في هذا الخصوص مع توفير التعاون، عند الطلب. ويمكن أن يناقش هذا الموضوع في اجتماع لمتابعة اعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر.
الفقرة ٢٦ (أ)	تدعيم المعاهد الاقليمية القائمة التي تعمل في مجالات التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المعاهد الاقليمية المناسبة الاخرى لتدريب أجهزة تخطيط وادارة استخدام الارض	سوف ينظر في امكانية ادخال التدريب على تخطيط الارض في نشاطات المعهد العربي للتخطيط الذي تعمل اللجنة كوكالة منفذة له.
(ب)	تدعيم مؤسسات مسح الموارد الطبيعية والبشرية في البلدان المعنية بناء على طلبها على أساس اقليمي، وبدعم دولي.	بوشرت في الوقت الحالي النشاطات الموجهة نحو تحقيق هذا الهدف في عدد من المجالات ضمن الميزانية البرنامجية ٧٨-١٩٧٧ وهي: مسح اقليمي للتنمية الاجتماعية ولخدمات الرعاية الاجتماعية، وموارد التدريب ومتطلباته (جاري اجراؤه)؛ وبرنامج لتلبية الاحتياجات التعليمية والتدريبية للقوى العاملة في ميدان الموارد المائية، ودراسة عن انشاء وتقوية البنية الاساسية القانونية والادارية للموارد المائية (جاري اعدادها)، ومساعدة المؤسسات في الميدان الديموغرافي والمشاكل السكانية (جاري تقديمها).

١	٢	٣
الفقرة ٢٦ (ج)	تنظيم المشاريع الرائدة لتنفيذ خطط شاملة لاستخدام الارض في كل من المناطق الرئيسية الست المصابة أو المرجح اصابتها بالتصحر وذلك بالتعاون مع المشاريع الرائدة الوطنية في غربي آسيا أو بالاضافة الى هذه المشاريع.	حذّرت كمجال ذى اولوية للمساعدة واتخاذ التدابير من جانب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. ومن شأن الدراسات والتدابير الاقليمية المنوى القيام بها فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للمراعي والزراعة الجافة والحيوانات الزراعية والحفاظ على الموارد الزراعية، أن تشكل نقطة انطلاق مناسبة لتنظيم مشاريع رائدة. ويمكن النظر في ذلك ايضا في اجتماع متابعة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر.
الفقرة ٢٦ (د)	تنظيم دورات تدريبية قصيرة الاجل للمرشدين الزراعيين للبلدان المعنية تتناول تنفيذ الخطط الشاملة لاستخدام الارض.	سوف تدرس امكانية عقد دورات تدريبية اقليمية قصيرة الاجل للمرشدين الزراعيين (المعهد العربي للتخطيط، والمركز الدولي للابحاث الزراعية الخاصة بالمناطق الجافة، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة، والاراضي القاحلة، ومنظمة الاغذية والزراعة)
الفقرة ٣٢	اتخاذ تدابير اقليمية لتحسين ادارة الموارد المائية بما في ذلك التيلم، عند الاقتضاء، بما يلي:	
(أ)	القيام بمشاريع دولية لتشاطر دراسة البيانات المتاحة وتدقيقها وتجهيزها وتفسيرها وتحقيق التكامل ما بينها، ولوضع مواد، توجيهية ادارية لاستغلال مستودعات المياه الجوفية الاقليمية استغلالا رشيدا واقتصاديا ومستمرا.	سوف تدعم التدابير في هذا المجال. اجراء دراسات عن الترتيبات المؤسسية وعن السياسات المتعلقة بالموارد المائية الوطنية (نشاط يحتزم اجراؤه)
(ب)	القيام، على أساس المشاركة، باستحداث وادارة الموارد المائية المشتركة التي تمتد عبر الحدود الوطنية مع التأكيد على المناطق التي تكون امداداتها المائية مهددة من حيث الكمية أو النوعية أو امكانية الحصول عليها.	
(ج)	العمل على صعيد المنطقة على انشاء مصارف للبيانات ومعاهد للموارد المائية ومعاهد للتدريب والبحث لتخريج اخصائيين في مجال المياه، أو تدعيم القائم منها.	انشاء مصرف بيانات من اجل تيسير تبادل البيانات الاقتصادية والتقنية عن نشاطات تنمية الموارد المائية ونشاطات البحث في مجال الموارد المائية (نشاط يحتزم انشاؤه)

١	٢	٣
(د)	دعم وانشاء هيئات اقليمية عند الاقتضاء، حتى يمكن عن طريقها تعزيز تعاون دولي بشأن جمع البيانات وتوحيدها وتبادلها.	كانت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا هي التي بادرت الى اقتراح انشاء مجلس اقليمي للموارد المائية. وقد قرر الاجتماع الاقليمي الثاني المعني بتنمية الموارد المائية، المعقود في الرياض في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، متابعة مناقشة ودراسة امكانية انشاء مجلس اقليمي للموارد المائية مع المنظمات المعنية ومع الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.
(هـ)	تكوين مجموعات اقليمية من الخبراء، بناء على طلب الحكومات المهتمة بالامر، للقيام، في البلدان المجاورة، بدراسات مشتركة للطلب على الماء وتقدير المياه الجوفية والمياه السطحية، واستكشاف مواقع للسدود .. الخ، وذلك من اجل تمكين البلدان من العمل معا خلال فترة زمنية طويلة وفي ظل ظروف تقنية متماثلة.	سوف ينظر في امكانيات القيام بتدابير في هذا المجال.
(و)	تطوير وتعزيز النشاطات الاقليمية المتعلقة بتقدير الموارد المائية السطحية والجوفية ولا سيما في اطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وفي اطار برنامج العمليات الهيدرولوجية للمنظمة العالمية للارصاد الجوية.	مسح وتقدير الموارد المائية للمنطقة (نشاط جار)؛ ودعم النشاطات الاقليمية الجارية والمشاركة فيها.
الفقرة ٣٦ (أ)	تكليف مراكز البحث الاقليمية وغيرها من المؤسسات الوطنية أو المحلية المناسبة، مثل الجامعات، بمهمة استنبات سلالات من نباتات الرعي تتميز بمقاومة الجفاف وبالغلة المرتفعة والقيمة الغذائية العالية، وكذلك تنظيم وسائل تعميم توزيع هذه السلالات. وينبغي لهذه المراكز أن تحكم على القيام بالبحوث والنشاطات الرامية الى تحسين وتكييف الحيوانات الزراعية والحياة البرية.	سوف ينظر في نطاق وامكانيات اتخاذ هذه التدابير في ضوء المبادرات التي قامت بها منظمة الاغذية والزراعة والمركز الدولي للابحاث الزراعية الخاصة بالمناطق الجافة.

١	٢	٣
الفقرة ٣٦ (ج)	تقوية وتعزيز تنفيذ وتطوير المشاريع الاقليمية الرائدة المقترحة يجرى حاليا درس امكانيات التعاون مع منظمة الاغذية والزراعة في اطار المشروعين ٢ و ٣ من برنامج الانسان والمحيط الحيوي وفي اطار برنامج الادارة البيئية لاراضي الرعي القاحلة وشبه القاحلة.	ومنظمة اليونسكو.
الفقرة ٤٠	القيام، على الصعيد الاقليمي وعن طريق المؤسسات الوطنية والاقليمية مثل الجامعات ومؤسسات البحث، بتطوير تقنيات زراعية محسنة تقاوم التصحر واستنباط انواع من المحاصيل تستطيع مقاومة الجفاف. وسوف تتضمن هذه التدابير وضع برامج اقليمية لتطبيق تقنيات المحافظة على التربة بالاشتراك مع برامج منظمة الاغذية والزراعة.	اجراء مسح اقليمي واتخاذ تدابير اقليمية بشأن المحافظة على الموارد الزراعية وعقد حلقة دراسية عن سياسات المحافظة على الموارد الزراعية (نشاط يعتزم اجراؤه) ، درس اتخاذ تدابير تعاونية مع المركز الدولي للابحاث الزراعية الخاصة بالمناطق الجافة (نشاط يعتزم اجراؤه) .
الفقرة ٤٦	اتخاذ تدابير اقليمية لانتاج وتوزيع البيانات اللازمة للبرامج الواسعة النطاق الخاصة باعادة النماء الخضري وذلك اتخاذ التدابير المقترحة في دراسات الجدوى الخاصة بالتعاون المتبادل بين الدول.	
الفقرة ٤٩	اتخاذ ترتيبات لقيام تعاون اقليمي بشأن حماية وادارة الحياة النباتية والحيوانية البرية، ولا سيما في حواف المنتزهات الوطنية وحيث يمتد نظام بيئي معين عبر الحدود الدولية.	سيصار الى درس امكانيات اقامة تعاون اقليمي وسيتم في نهاية الامر وضع وتنفيذ برامج .
الفقرة ٦٥	وضع ترتيبات لقيام تعاون اقليمي وتبادل للمعلومات عما يلي :	سوف تتخذ الترتيبات لقيام تعاون اقليمي عن طريق المعهد العربي لانماء المدن بالرياض الذي من المقرر ان يبدأ العمل في اوائل عام ١٩٨٠.
(أ)	الخبرات التقليدية والجديدة في تصميم المستوطنات والوحدات السكنية وغير ذلك من المباني	اجراء دراسة واتخاذ تدابير بشأن التخطيط للمستوطنات الريفية (نشاط يعتزم اجراؤه) .

١	٢	٣
	(ب) مواد البناء المتوفرة ومدى ملاءمتها للبيئة.	دراسة لمشاريع ارشادية في مجال تكنولوجيا المستوطنات البشرية وتطوير شبكات اقليمية لتكنولوجيا المستوطنات البشرية (نشاط يعتزم اجراؤه بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة) ، انظر الفقرة ٨٦ (ثانيا) ب - (١٤) .
	(ج) برامج اقليمية للبحث تشارك فيها المؤسسات العلمية والتكنولوجية.	
	الفقرة ٧٠ (أ) وضع نظام لاستمرار قيام بلدان المناطق المعنية بتبادل المعلومات المكتسبة من رصد احوال الانسان على الصعيد الوطني.	حددت كمجال لمساعدة وتدابير تحظى بالاولوية من جانب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. من المحتمل تحقيق التكامل عن طريق ادخال تعديل على النشاطات المنتواة ولا سيما في مجال التنمية الاجتماعية.
	الفقرة ٧٠ (ج) انشاء منطقة للرصد التجريبي في بلد واحد أو اكثر من بلدان المنطقة من اجل تطوير وتحسين النظم المقترحة لرصد الاحوال البشرية ولجعل هذه النظم منسجمة مع الظروف الخاصة بكل منطقة من المناطق المعنية ولتحميم الخبرة المكتسبة عن طريق ذلك فيما بين بلدان المنطقة	اجراء مسح للبدو (نشاط يعتزم اجراؤه) ، القيام بدراسة عن التقدير الكمي للحاجات الاساسية لادنى الفئات الاجتماعية دخلا (نشاط يعتزم اجراؤه) .
	الفقرة ٧٣ اتخاذ ترتيبات لاقامة تعاون اقليمي في تسهيل حركة النازحين عبر الحدود الوطنية اثناء فترات الازمات. ونظرا الى أن الهجرة المؤقتة للسكان من المناطق والبلدان التي تعاني من ظروف القحط الشديد الى مناطق أقل تضررا بالقحط أمر يمثل شكلا من اشكال التأمين ضد المزيد من الخسائر فانه ينبغي دفع الجهود الدولية نحو تيسير هذه التحركات. وتعني هذه التوصية كذلك قيام تعاون اقليمي ودولي في تقويم برامج الاصلاح أو الاغاثة من الكوارث وذلك بغرض ان تضطلع هذه البرامج بدور اكبر في تأمين ادارة افضل للمياه مما يسهم في تحسين سبل الحياة امام الناس ويحول دون التصحر ويقلل من آثار القحط.	تبحث امكانيات هذه التدابير ونطاقها في اجتماع متابعة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر (انظر ايضا الفقرة ٩٨ (أ)) .

١	٢	٣
الفقرة ٧٦ (أ)	تعزيز ودعم المؤسسات والبرامج العلمية الاقليمية القائمة والمتعلقة بمنافسة التصحر والعمل، عند الاقتضاء، على انشاء مجامع علمية جديدة في المناطق المعرضة للتصحر.	سوف يقدم الدّعم الى المؤسسات والبرامج الاقليمية.
الفقرة ٧٦ (ج)	دعم الجهود الاقليمية الرامية الى نقل التكنولوجيا.	بمبادرة من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، درست امكانية اقامة مركز اقليمي لنقل العلم والتكنولوجيا. وقد بذلت الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا مزيدا من الجهود بغرض انشاء مركز عربي اقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها، اثار قرار اللجنة ٦١ (٥) ومتابعة هذا القرار. وضع دراسات مختارة عن الجوانب المتعلقة بملاءمة التكنولوجيا الزراعية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة (نشاط جار).

جيم- الاهداف القصيرة الاجل

الفقرة ٣٠ اتخاذ خطوات في اطار برنامج وميزانية برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمات الامم المتحدة الاخرى المناسبة وكذلك مع البلدان التي يعنيها الامر، لتنفيذ ما يلي :

(أ) دراسة وتحديد الخبرة الايجابية والسلبية المحلية والعالمية عن الدور الذي يضطلع به التصنيع والتحضّر، تحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، في تغيير الوضع الايكولوجي للبيئة وفي تلويثها، أو منع أو ازالة عمليات التصحر في المناطق القاحلة.

(ب) النظر في جدوى تنظيم وعقد عدة لقاءات اقليمية واجتماع دولي واحد تحت رعاية برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وحتى نهايته، في الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٠، وذلك لمناقشة الخبرة الوطنية والاقليمية والعالمية للجمع بين التنمية الصناعية والتحضر في المناطق القاحلة وبين زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات والزراعة المروية والتحريج.

(ج) تزويد البلدان النامية ذات المناطق القاحلة بمشورة علمية منتظمة بشأن دراسة وتخطيط البرامج في المناطق القاحلة اذا رغبت البلدان المعنية في ذلك.

(د) نشر التقارير والدراسات الافرادية التي تبيّن نجاح البلدان ذات المناطق القاحلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة.

النشاطات (أ) و (ب) ذوا اهمية كبيرة لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وموضع اهتمام خاص لدى هذه اللجنة وسوف تدرس امكانيات تعاون اللجنة واشتراكها في النشاطات التي يعتزم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الاضطلاع بها (مثل مشروع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية). وسيدرس مشروع اساليب المياة المشترك بين اللجنة وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الجوانب المتعلقة بالمسائل الواردة في هذه الفقرة.

جرى في اللجنة تأسيس وحدة لتنسيق شؤون البيئة وسوف تبدأ العمل في منتصف عام ١٩٧٩ وستسهم في تنفيذ هذه التوصية وغيرها من التوصيات.

الفترة ٨٩ (ثانيا)	تخطيط الدعم الاستشارى والمالي والفني لخطة العمل، بما في ذلك الدعم المالي من الميزانيات الموجودة في المجالات التالية:	
٩٠- (أ)	تنظيم اجهزة رصد التصحر	أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو عن طريق وضع وتنفيذ مشروع اقليمي لرصد عمليات التصحر. وسوف تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بدعم مشروع في هذا المجال والتعاون في تنفيذه.
	(ب) تخطيط استخدام الارض	دراسات القطاع الزراعي التي تعالج جوانب تخطيط استخدام الارض في الاردن (اكتملت) في اليمن واليمن الديمقراطية (جارية) ومن المعتزم اجراؤها بالنسبة لبلدان الخليج العربي.
	(ج) تنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه فيما يتعلق بمشكلات التصحر على اسس ثابتة ومستمرة.	يمثل برنامج الموارد المائية في شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا استجابة لتوصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه. وتشمل النشاطات الجارية، من بين ما تشمل، ما يلي: - استحداث نظام مناسب لجمع البيانات عن الموارد المائية ولتركيبها وتحليلها. - مسح وتقدير الموارد المائية في المنطقة. - وضع استراتيجية تحدّد الاستخدام الاقتصادى للماء.
	(د) تنظيم برامج تدريبية في مجال ادارة التربة والمياه وذلك في المراكز الوطنية والاقليمية المعززة بالدعم الدولي.	سينظر في امكانيات القيام بهذا النشاط.
	(هـ) تحسين سلالات الماشية وادارة تحسين المراعي والحياة البرية.	دراسة التنمية والتخطيط المتكاملين للحيوانات الزراعية في بلدان مختارة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (نشاط جار)؛ دراسة وتدابير اقليمية للتنمية المتكاملة للمراعي وزراعة الاراضي الجافة الهدية جنبا الى جنب مع الحيوانات الزراعية (نشاط يعتزم اجراؤه).

١	٢	٣
(١٠)	استخدام التكنولوجيا المحسّنة والملائمة للزراعة المروية ؛ وعلى أجهزة الامم المتحدة المختصة بالزراعة المروية أن توجه جهودها وتنسق عملها لتقدم المشورة بالنسبة لتخطيط وتنسيق وانشاء مشروعات الرى ، واستصلاح الاراضي المشبعة بالماء والاراضي الملحية والقلوية ، ودراسة وتحديد علاقات التربة والاملاح والمياه ، ومقاومة الامراض المتعلقة بالمياه .	جرى البحث في الجوانب المختلفة لتنمية الزراعة المروية ، بما في ذلك الجوانب البيئية ، في ندوة الخبراء الدوليين في تطوير الرى والزراعة ، التي عقدت في العراق بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمؤسسة العراقية للبحث العلمي العراقية ، بين ٢٤ شباط/فبراير وأول آذار/مارس ١٩٧٠ . ومتابعة لهذه الندوة ، تواصل اللجنة تنفيذ الخمس عشرة توصية التي أقرتها .
(١٤)	التخطيط والبحوث الخاصة بالمستوطنات البشرية .	انجزت دراسة مشتركة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن مراكز البحث والارشاد دون الاقليمية . ومن المحتمل أن يؤدى هذا المشروع الى دراسة مشاريع ارشادية في حقل تكنولوجيا المستوطنات البشرية ، وتطوير شبكات اقليمية لتكنولوجيا المستوطنات البشرية (نشاط يحتزم اجراؤه) وضع تقرير عن تقويم المستوطنات الريفية التقليدية ، وقابليتها للحياة وتكيفها واصدار كتيّب وخطوط توجيهية عن تخطيط وتنظيم الاستيطان البشرى من أجل النوعية البيئية (نشاط جار) .
(و)	تنظيم برامج لتدريب خبراء تخطيط استخدام الاراضي والمخططين المساعدة في مراكز التدريب القائمة وبمعاونة جامعة الامم المتحدة .	سيجرى استطلاع امكانية تنظيم برامج تدريب، لا سيما في المعهد العربي للتخطيط، وان تضطلع اللجنة بمسؤولية الوكالة المنفذة لهذا المشروع. وسيجرى استطلاع امكانيات التعاون مع المنظمات الاقليمية ومنظمة الاغذية والزراعة وجامعة الامم المتحدة .

١	٢	٣
(ف)	وضع برامج بحوث متعددة التخصصات، ومشروعات تجارب رائدة تهدف الى الادارة الرشيدة لاراضي المراعي بالمناطق الجافة وشبه الجافة، واراضي الزراعة الجافة، واراضي الزراعة المروية، بما في ذلك بحث كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والانسانية.	بحث الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والانسانية لهذه الابحاث والمشروعات الرائدة ذات الاهمية الخاصة بالنسبة الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وتأمين التعاون والاشتراك في المبادرات في هذا الميدان، حيثما يكون ذلك ممكنا، من خلال تكييف الانشطة الجارى والمزمع تنفيذها وتحقيق التكامل فيما بينها. (انظر الفقرات الواردة اعلاه المتعلقة بهذا الموضوع).
(ف)	توفير الدعم المالي والفني للبرامج التي تهدف الى تيسير انتقال المهاجرين الزراعيين من الاراضي الجافة الى مناطق الحضر وتوطين البدو.	انجزت دراسة مسحية عن توطين السكان البدو في بلدان مختارة من منطقة اللجنة كجزء من برنامج يجرى تنفيذه في هذا المجال.
(ق)	توفير الدعم المالي والفني للبرامج التي تهدف الى تنمية المستوطنات البشرية المستقرة في المناطق المحرّضة المتصحر.	انظر الفقرة (ب) (١٤) ذاتها.
(ش)	اجراء البحوث على استخدام المصادر البديلة للطاقة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الاراضي الجافة. ولا بدّ من توجيه البحوث لانتاج واختبار وتصميم اجهزة سهلة، مبسّطة وذات كفاءة ورخيصة ليستخدمها أهالي المناطق الجافة.	دراسة عن امكانيات اعتماد مصادر الطاقة غير التقليدية والقابلة للتجديد في التنمية الريفية والصحراوية (نشاط يعتزم اجراؤه).

١	٢	٣
الفقرة ٩٨	وعلى المستوى الاقليمي قد ترغب اللجان الاقليمية للامم المتحدة وكذلك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المختصة، بالتشاور مع الدول المعنية، في تقديم خطط اقليمية أو مقترحات محددة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر. ويجب التنسيق بين هذه الخطط أو المقترحات على المستوى الدولي حتى يمكن تجنب أي ازدواج الانشطة. ويمكن أن يشمل ذلك، من بين ما يشمل، اداء الاعمال الفورية التالية على المستوى الاقليمي بعد انتهاء المؤتمر:	
(أ)	الدعوة لحلقات عمل فنية أو ندوات اقليمية تعقب المؤتمر بواسطة اللجان الاقليمية للامم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والحكومات المعنية. وذلك لمناقشة تنفيذ الخطة على المستوى الاقليمي ولتحديد البرامج الاقليمية بدقة أكثر؛	تعتزم اللجنة تنظيم ندوة اقليمية لاحقة للمؤتمر، بالتعاون الوثيق مع برنامج الامم المتحدة للنشاطات السكانية وغيره من المنظمات المعنية، اثناء الربع الثالث من عام ١٩٨٠.
(ب)	اجراء المشاورات والدراسات فيما بين الاقاليم بالنسبة لاختيار مقار اقامة المراكز الاقليمية المقترحة في الفقرة ٩٩ (هـ)؛	تجرى المشاورات مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
(ج)	تنظيم وتنسيق تنفيذ المشروعات الاقليمية دولية النشاط الموضحة في دراسات الجدوى الخاصة بمستودعات المياه الجوفية الكبرى الاقليمية الهامة في شبه الجزيرة العربية، الخ.	سيوسّع نطاق التعاون، عند الطلب، لاسيما في نطاق الفريق الاستشاري المعني برصد التصحر.

١	٢	٣
الفقرة ٩٦ (خامسا)	التنظيم والتنسيق اللازم لاعداد برنامج عمل، وتصميمات المشروعات النوعية واستراتيجيات تمويل وتنفيذ برامج مكافحة التصحر، بما في ذلك:	
	(ب) اقامة شبكات اقليمية من أحمية المحيط الحيوى، وذلك بتنمية الاحمية الوطنية التي يتم اختيارها للتوصل الى شبكة من الاحمية تمثل البيئات والانواع الوراثية. ويجب تنسيق ادارة الاحمية على المستوى الاقليمي بالتعاون مع المراكز الاقليمية للاستشعار من البعد. ويمكن أن تعمل هذه الاحمية كمحطات أساسية لرصد التصحر وتدريب الاخصائيين اللازمين.	بدأت المشاورات مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بشأن امكانيات التعاون.

المرفق الثاني

توصيات

ندوة الخبراء الدوليين لتطوير الري والزراعة

٢٤ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ١٩٧٩

بغداد ، العراق

نظرا الى النقص في موارد الارض والمياه في معظم بلدان المنطقة، والى ارتفاع تكاليف تطوير أراضي مروية جديدة، والى الازدياد السريع في الطلب على الغذاء والعلف، فان هناك حاجة الى اعطاء أولوية عالية لرفع انتاجية الاراضي المروية في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط وفي غربي آسيا.

١- هناك حاجة الى التأكيد باستمرار على الاستثمار في مجال المرافق الاساسية من أجل تطوير الري والزراعة (عمرانيا ومؤسسيا على حد سواء). ويقتضي الامر من كل حكومة ان تنظر في استراتيجيتها الحالية لتطوير زراعتها المروية وأن تضع تقويمها. ومع مراعاة ما لكل بلد من ظروف ونظرة خاصة فانه يتعين اتخاذ قرارات بشأن ما اذا كانت الاولوية تعطى لتطوير اراض جديدة أو لاستصلاح أو تحسين نظم الري القائمة. وينبغي اعطاء اولوية لاكمال (بما في ذلك التطوير في المزرعة) جميع المشاريع التي تركت دون اكمال. ومن الاهمية البالغة الحفاظ على توازن سليم بين المشاريع الكبرى في مجال المرافق الاساسية وبين المشاريع الصغيرة. وينبغي، كلما امكن، اعتماد نهج عمل قابل للتجزئة يتيح تطوير المشاريع على مراحل. وينبغي بذل جهود كبيرة لتقصير فترات التأخير المكلفة في عملية وضع المشاريع وتخطيطها وذلك من جانب الحكومات وأجهزة المساعدة الخارجية على السواء.

٢- وهناك حاجة الى تطوير هياكل ومؤسسات اجتماعية مناسبة ومرنة الى جانب المرافق الاساسية العمرانية وذلك لتأمين الادارة الناجحة للمشاريع والمشاركة الجماعية للمزارعين في تلك الادارة. وهناك أيضا حاجة الى البحث في نوع التنظيم الاجتماعي الذي يتفق مع الدخل القومي وأهداف العمالة، والذي يلبي، على احسن وجه، احتياجات انتاج الزراعة المروية الناجحة. لذا يوصى بأن تتعاون اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع بلدان المنطقة ومع مؤسسات التمويل من اجل وضع معايير أفضل لتمويل المشاريع التي من شأنها الوفاء بالاهداف الاجتماعية للتنمية (التنمية الريفية، وتوزيع الدخل، وما الى ذلك) والتي تناسب، على نحو أفضل، البيئة والاحوال الاجتماعية والاقتصادية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

٣- ان الحكومات بحاجة الى تقدير أدق للموارد المائية السطحية والجوفية، ولهذا الغرض ينبغي تعزيز المسح الهيدرولوجي.

٤- ينبغي للحكومات وأجهزة التمويل الدولية أن تشجع القيام محليا بتصنيع مواد ومعدات الري والصرف، وينبغي استطلاع امكانيات اقامة تعاون اقليمي في هذا الصدد.

٥- وهناك حاجة الى توسيع نطاق التدريب العملي في مجال الري والصرف والى تطوير التفاعل ما بين المهندسين والمهندسين الزراعيين والعاملين في مجال الارشاد الزراعي ومستخدمي الماء وذلك للاخذ بأساليب محسنة في تنفيذ وتشغيل مشاريع الري

على مستوى المزرعة. وينبغي أن يرمي تدريب المزارعين الى تحقيق انتاج اكفأ من المحاصيل المروية، من شأنه الاقتضاء في استعمال الماء واجتذاب اتلاف المحصول والتربة نتيجة للافراط في استخدام المياه.

٦- ينبغي أن يتم، عن طريق التحليلات المناسبة، ترجمة أهداف المشاريع، على مستوى الحقل، الى كميات من الماء لكل وحدة مساحية من الارض والى مواعيد لتوصيل الماء. وافضل وسيلة لتحديد كميات الماء لكل وحدة مساحية من الارض هي اجراء تحليلات لدالات انتاج الماء التي تبين استجابة غلات المحصول على مستويات مختلفة من الري.

٧- بالنظر الى أن الماء مورد نادر بصورة خاصة في بلدان المنطقة فانه ينبغي ايلاء اهتمام خاص للتدابير الرامية الى الحد من الخسائر الناجمة عن ترشّح الماء في شبكات الري وعن تشغيل هذه الشبكات وعن الخسائر من الماء في الحقول. وينبغي حفز المزارعين على الاقتصاد في استعمال الماء (كالقيام مثلا بفرض رسوم على الكمية المستهلكة من الماء أو بمنح علاوة أو ما الى ذلك).

٨- ينبغي أن يكون تصميم شبكات الري منسجما مع مستوى التطور التقني والاجتماعي لمستخدمي الماء. ونظرا الى التغير السريع في اقتصادات كثير من بلدان المنطقة وفي تكاليف وتوفر اليد العاملة فيها فانه ينبغي أن يكون تخطيط مشاريع الري أو تحسينات هذه المشاريع على نحو يوفر أكبر قدر ممكن من المرونة بحيث يسمح بوجود تفاوت في مساحة المزرعة حفاظا على دخل كاف للمزرعة وتسهيلا لاحداث تغييرات في انماط المحاصيل والمكننة. الخ. وينبغي توخي الحرص عند تحديد مواقع المشاريع وعند تصميمها تحاشيا لوجود قيود عمرانية أو مؤسسية تحول دون توفير المرونة.

٩- يوصى بانشاء مركز اقليمي للبحث والتدريب في مجال تنمية وادارة الموارد المائية.

١٠- وتتضمن المسائل التي تتطلب دراسة خاصة أو بحثا خاصا ما يلي:

- ما يترتب على تطوير الري من آثار على الطاقة.
- وضع صيغ أو معايير في ميدان الري والصرف تتلاءم مع الظروف المحلية للمنطقة
- توحيد التعاريف والمناهج.
- الوصول الى فهم أفضل للعلاقات ما بين المحصول والتربة والماء بما في ذلك تكنولوجيا الاسمدة، نظرا للاضطرار الى استعمال أنواع من التربة أصعب والى استخدام مياه ذات نوعية منخفضة. وينبغي ايلاء اهتمام خاص لادارة انواع من التربة ذات مشاكل تتعلق بالري مثل التربة الجبسية والتربة الرملية.

- ازالة الملوحة.
- تكنولوجيا المكننة ودورها بالنسبة للعمالة والانتاجية والتغيرات الاجتماعية، وتصميم المكننة المناسبة للمشاريع المروية الصغيرة والكبيرة.
- التقنيات اللازمة لانتاج محاصيل بستانية عالية القيمة، بما في ذلك الزراعة باستخدام البيوت الزجاجية.

١١- ونظرا لازدياد ندرة الارض والمياه الصالحة للزراعة فانه ينبغي، حيثما امكن، تخطيط التنمية الحضرية بما يحول دون التنافس على الارض القابلة للزراعة ذات النوعية العالية.

١٢- ولما كان للسياسة العامة دور هام في تطوير الرى فان تعزيز اجهزة السياسة العامة في مجال البحث والرصيد من أجل تزويد المخططين ومقررى السياسة العامة على الصعيد الوطني بأساس افضل لاتخاذ القرارات أمر بالغ الاهمية. وينبغي القيام بالبحوث على مستوى المزرعة وعلى مستوى المشروع (مستوى الوحدة) وعلى المستوى القطرى أو المستوى الاقليمي (المستوى الكلي) وينبغي اعتبار البحوث على كلا المستويين بحوثا مترابطة تنطوى على التعاون في مختلف التخصصات.

١٣- ويوصى، عند تقويم المشاريع في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بتعديل معايير التقويم الاقتصادى لتناسب الكلفة مع الفائدة. والمعدل الداخلي للمردود بحيث تراعي هذه المعايير الظروف الاجتماعية والتنظيمية والثقافية والبيئية للمنطقة وتراعي كذلك الحاجة الملحة لبلدان المنطقة الى التنمية.

١٤- ويوصى كذلك باياء اهتمام خاص الى الارشاد الزراعي في الزراعة المروية والى وضع قواعد وكتيبات تشغيلية بسيطة تعطى الى المزارعين والى القائمين بتشغيل شبكات الرى والصرف.

١٥- هناك حاجة الى اعطاء أولوية أعلى، في مجال البحث والتخطيط، الى تحديد فرص تحقيق تكامل أوثق بين الارض البعلية والارض المروية ولا سيما فيما يتعلق بالحبوب والعلف والانتاج الحيواني.